

BEDOUI PRÉSIDE PLUSIEURS RÉUNIONS

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR, DES COLLECTIVITÉS LOCALES ET DE L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE, NOUREDDINE BEDOUI, a présidé, dans le courant de la semaine écoulée, une série de rencontres périodiques avec les différentes commissions installées au niveau de son département, a indiqué, hier, un communiqué du ministère.

Lors de sa rencontre avec la commission chargée du suivi des élections locales, Bedoui a appelé les cadres et les responsables locaux à fournir plus d'efforts afin de garantir la réussite des prochaines échéances électorales. Il a instruit les responsables à mettre à la disposition des communes tous les moyens matériels et humains nécessaires à l'organisation du scrutin. Aux membres de la commission chargée de la numérisation et de la modernisation de l'administration, le ministre a indiqué que du chemin reste à faire. «Je tiens à vous informer que le président de la République n'est pas satisfait du niveau d'évolution de l'opération. Nous sommes appelés à multiplier les efforts et à combattre la bureaucratie sous toutes formes.» Ces mesures entrent dans le cadre de la volonté des autorités de mettre fin aux lenteurs administratives en facilitant la délivrance des documents administratifs afin d'atteindre dans les plus brefs délais un service public de qualité. Au cours de sa réunion avec la commission de la fiscalité locale, Bedoui a écouté un exposé sur les nouvelles stratégies fiscales. Le ministre a donné instruction aux responsables locaux pour l'organisation de journées d'étude sur

la fiscalité locale au bénéfice des institutions concernées en faisant appel à des spécialistes en la matière.

A propos de la rentrée sociale, le ministre a énuméré plusieurs lacunes, concernant notamment le transport et les cantines scolaires, particulièrement au niveau des écoles primaires dont la gestion relève des APC. Noureddine Bedoui a indiqué, par ailleurs, qu'une commission intersectorielle chargée du suivi de ce dossier sera mise en place. Elle se réunira deux fois par mois. «Notre rôle est d'assurer aux élèves tous les moyens nécessaires pour une scolarisation dans les meilleures conditions conformément aux instructions du Premier ministre», a indiqué la même source.

Pour ce qui est des activités culturelles et sportives, le ministre a ordonné à la commission chargée du suivi des activités locales de la jeunesse de préparer la saison estivale 2018. «La commission doit assurer le continuité des activités culturelles et sportives au niveau national, notamment dans les Hauts-Plateaux et le sud du pays.» Bedoui a enfin exigé des directeurs centraux d'élaborer des études sur les projets à l'arrêt ou ajournés conformément aux instructions du Premier ministre.

■ Samira Belabed

أهمية إنجاز الموعد الانتخابي القادم و تكريس الأسس الديمقراطية الحقة

أدرج يوم : السبت، 23 أيلول/سبتمبر 2017 18:24 الفقه : الجزائر 📍 قراءة : 27 مرات 📄 نشر 📧 نشر 📧 نشر

الجزائر- شدد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، على أهمية إنجاز الانتخابات المحلية المقررة يوم 23 نوفمبر القادم و تكريس الأسس الديمقراطية الحقة باعتبارها "لبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد"، حسب ما أفاد به اليوم السبت بيان للوزارة.

و في إطار اللقاءات الدورية التي دأب على عقدها منذ الدخول الاجتماعي للاطلاع على مدى تطبيق ورقة طريق الوزارة للسنة الجارية و متابعة اللجان المنصبة والمشكلة منذ بداية السنة، أوضح المصدر ذاته أن الوزير عقد خلال الأسبوع الماضي ثلاث اجتماعات متتالية مع لجان **الانتخابات المحلية**، الجبائية المحلية، موسم الاصطياف، النظافة و البيئة، الديمقراطية التشاركية، النقل و الإطعام المدرسي و أخيرا لجنة العصرية و تسهيل الخدمات.

و بخصوص الانتخابات المحلية، قدمت اللجنة المعنية "عرضا مفصلا" تطرق إلى التحضيرات الجارية و الارقام المتعلقة بالمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية و كذا قوائم الترشيحات و الاجراءات المتخذة على المستوى المركزي و المحلي.

و في هذا الصدد، دعا الوزير إلى "تذليل الإجراءات بصفة أكبر و إقحام الإطارات و المسؤولين على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المرجوة و **إنجاح هذا الموعد الانتخابي الهام و تكريس الأسس الديمقراطية الحقة**، باعتبارها اول انتخابات محلية و لبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد"، حيث أعطى السيد بدوي "تعليمات لتطبيق القانون بحذافيره و توفير الوسائل المادية و البشرية اللازمة و التزام الحياد و جعل المواطن فاعل حقيقي جنبا إلى جنب الإدارة".

و عن إجراءات العصرية و التقنيات الحديثة الي أدخلت على **العديد من البرامج المسطرة** للقطاع، أكد الوزير، بعد عرض اللجنة، على "ضرورة استغلال كل هذه المجهودات و التقنيات و تجسيدها في محيطنا بصورة عامة و باستغلال كل السبل المتاحة لنسهل على المواطن عناء التنقل و المصاريف"، مؤكدا استعداد الوزارة الكامل لاستكمال المشاريع في هذا المجال و تجسيدها ميدانيا من اجل الصالح العام.

و اضاف انه "و بالرغم ما تم تحقيقه بالنسبة للعصرية في القطاع الا انه ما زال ينتظرنا الكثير، بل لم نحقق العديد من التحديات التي ينتظرها منا المواطن" مؤكدا ان رئيس الجمهورية "غير راض بصفة كاملة على ما قمنا به و قد طالب بمضاعفة الجهود و هو بمثابة تحد آخر يتطلب منا جميعا إطارات و موظفين مركزيين و محليين بتطبيق تعليمات الرئيس و المضي بأقصى سرعة في مجال تسخير العصرية و تذليل الصعوبات و دحر البيروقراطية حتى يتمكن المواطن بالقيام بكل احتياجاته الادارية من بيته و دون عناء".

و أكد السيد بدوي أن "رئيس الجمهورية ركز على هذه النقطة المتمثلة في تذليل الصعوبات للمواطن أينما كان و حيثما وجد، و أن ذلك ما هو إلا هدف بسيط مقارنة ب**بتموحات المواطن** من جهة و آمال الحكومة من جهة أخرى"، داعيا إلى "العمل بجهد من أجل الاستغلال التدريجي لكل الخدمات و كامل التطبيقات الموجودة في البطاقة الوطنية البيومترية الالكترونية و صولا إلى الانتخاب عن طريقها بدل بطاقة الانتخاب و هو ما سيطبق في السنوات القادمة".

و بالمناسبة، دعا الوزير إلى "تكثيف الجهود و العمل اكثر على تسريع وتيرة الإجراءات و تسهيلها في كل المجالات كما امر بعدم اعطاء بطاقة التعريف الوطنية القديمة حين يطلب تجديدها من طرف المواطن"، مشددا على "ضرورة تقديم البطاقة الوطنية البيومترية الالكترونية الجديدة بدلا من القديمة و هي تعليمية سيتم مباشرتها بداية من هذا الأسبوع الجاري".

الجبائية المحلية : أولوية أولويات عمل الوزارة

و بخصوص ملف الجبائية المحلية، فقد قدم للوزير "عرضا مفصلا" حول ما تم تحقيقه في إطار المخطط المبرمج و المخصص لهذا الملف منذ السنة الماضية و هذه السنة، كما قدم له "برنامجا بالتفصيل" عن الإستراتيجية المستقبلية المزمع تطبيقا باليات جديدة و العديد من مشاريع القوانين التي سترافق هذه الإصلاحات المعتمدة.

و أبرز السيد بدوي ان هذا الملف هو "أولوية أولويات عمل الوزارة لما له من أهمية و فائدة بالغة في حياة الجماعات المحلية"، داعيا الجميع إلى النضال من أجل تجسيد هذا المشروع الذي سيعود بالفائدة على الجميع خاصة الجماعات المحلية"، مطالبا بالتحضير لأيام دراسية حول الجبائية المحلية مع كل الفاعلين و المعنيين و ممثلي الهيئات و المؤسسات الرسمية و المختصين الوطنيين و الأجانب.

و عن الدخول الاجتماعي و المدرسي و بعد أن قدمت اللجنة المكلفة بمتابعة هذا الملف "تقريراً مفصلاً"، لفت الوزير إلى وجود "العديد من النقائص التي يجب تداركها"، مؤكداً أن نجاح هذا الملف "لا رجعة فيه و أن قطاع الداخلية، وخصوصاً الجماعات المحلية و على رأسها البلدية معنية و مسؤولة عن كل تلميذ في طور الابتدائي خاصة فيما يتعلق بالإطعام و النقل و توفير التدفئة و الفضاءات اللازمة للدراسة في أحسن الظروف"، محملاً الجميع كل فيما يخصه من إشارات مركزية و محلية "المسؤولية الكاملة في تطبيق القرارات المتعلقة بهذا الملف".

و أكد أنه "لن يتوانى لحظة واحدة في أخذ الإجراءات العقابية اللازمة إذا استدعى الأمر ذلك على المستويين المركزي و المحلي". كما طلب خلال اللقاء اللجنة المختصة المكلفة بمتابعة هذا الملف بتحضير تقرير مفصل و بالأرقام لأخذ التدابير اللازمة و أمر بتنصيب لجنة قطاعية "تتابع من اليوم فصاعداً خطوة بخطوة هذا الملف و ما نقوم به في هذا المجال حتى يكون التحضير للدخول المدرسي القادم 2018 بأريحية و يتم تدارك كامل النقائص".

أما اللجنة المكلفة بمتابعة النشاطات الشبانية المحلية و بعد تقديم عرض مفصل حول نشاطاتها على مدار موسم الاصطياف، اعتبر السيد بدوي أنه "حتى و أن شهدت الساحة الوطنية عبر مختلف ربوع الوطن العديد من النشاطات الثقافية و الشبانية الرياضية إلا أنه و بالرغم من ذلك ما تزال النشاطات منقوصة و ليست في مستوى تطلعات شبابنا و بناتنا على الأقل من حيث العدد و الانتشار".

و أمر بالمناسبة بمواصلة عمل اللجنة و مباشرة التحضير للسنة القادمة و إعداد برنامج سنوي و ليس صيفي فقط "متكامل" و المحافظة على ديمومة تنشيط الساحة الثقافية الوطنية و الرياضية خاصة تلك الولايات التي تشهد نقصاً لمثل هذه النشاطات و التظاهرات كولايات الهضاب العليا و الجنوب.

بالمناسبة، طلب السيد الوزير الحضور من مدراء مركزيين كل فيما يخصه "بتحضير ملفات مفصلة و كاملة حول كل المشاريع المسجلة على المستوى الوطني سواء المؤجلة أو التي هي في طور الانجاز أو التي شارفت على الانتهاء و التي لها علاقة وطيدة بالحياة اليومية للمواطن و خدمة الصالح العام كتلك المتعلقة بالصحة و التربية و المياه و غيرها حتى تعرض على الوزير الأول الذي أمر بتحضير هذه الملفات".

دعا إلى تكريس الأسس الديمقراطية الحقبة بدوي يشدد على أهمية إنجاز الموعد الانتخابي القادم

إلى التضال من أجل تجسيد هذا المشروع الذي سيعود بالفائدة على الجميع خاصة الجماعات المحلية، مطالباً بالتحضير لأيام دراسية حول الجباية المحلية مع كل الفاعلين والمعينين وممثلي الهيئات والمؤسسات الرسمية والمختصين الوطنيين والأجانب. وعن الدخول الاجتماعي والمدرسي وبعد أن قدمت اللجنة المكلفة بمتابعة هذا الملف «تقريراً مفصلاً»، لفت الوزير إلى وجود «العديد من النقائص التي يجب تداركها»، مؤكداً أن نجاح هذا الملف «لا رجعة فيه وأن قطاع الداخلية وخصوصاً الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية معنية ومسؤولة عن كل تلميذ في الطور الابتدائي خاصة فيما يتعلق بالإعلام والنقل وتوفير التدفئة والفضاءات اللازمة للدراسة في أحسن الظروف»، محملاً الجميع كل فيما يخصه من إشارات مركزية ومحلية «المسؤولية الكاملة في تطبيق القرارات المتعلقة بهذا الملف»، وأكد أنه «لن يتوانى لحظة واحدة في أخذ الإجراءات العقابية اللازمة إذا استدعى الأمر ذلك على المستويين المركزي والمحلي». كما طلب خلال اللقاء اللجنة المختصة المكلفة بمتابعة هذا الملف بتحضير تقرير مفصل وبالأرقام لأخذ التدابير اللازمة وأمر بتتصيب لجنة قطاعية «تتبع من اليوم فصاعداً خطوة بخطوة هذا الملف وما تقوم به في هذا المجال حتى يكون التحضير للدخول المدرسي القادم 2018 بأريحية ويتم تدارك كل النقصان».

إعداد برنامج سنوي «متكامل» للمحافظة على ديمومة تنشيط الساحة الثقافية الوطنية

أما اللجنة المكلفة بمتابعة النشاطات الشبابية المحلية وبعد تقديم عرض مفصل حول نشاطاتها على مدار موسم الاصطياف، اعتبر بدوي أنه «حتى وإن شهدت الساحة الوطنية عبر مختلف ربوع الوطن العديد من النشاطات الثقافية والشبابية الرياضية إلا أنه وبالرغم من ذلك ما تزال النشاطات منقوصة وليست في مستوى تطلعات شبابنا وبناتنا على الأقل من حيث العدد والانتشار»، وأمر بالمناسبة بمواصلة عمل اللجنة ومباشرة التحضير للسنة القادمة وإعداد برنامج سنوي وليس صيفي فقط «متكامل» والمحافظة على ديمومة تنشيط الساحة الثقافية الوطنية والرياضية خاصة تلك الولايات التي تشهد نقصاً لمثل هذه النشاطات والتظاهرات كولايات الهضاب العليا والجنوب والمناسبة، طالب الوزير الحضور من مديريين مركزيين كل فيما يخصه «بتحضير ملفات مفصلة وكاملة حول كل المشاريع المسجلة على المستوى الوطني سواء المؤجلة أو التي هي في طور الإنجاز أو التي شارفت على الانتهاء والتي لها علاقة وطيدة بالحياة اليومية للمواطن وخدمة الصالح العام كتلك المتعلقة بالصحة والتربية والمياه وغيرها حتى تعرض على الوزير الأول الذي أمر بتحضير هذه الملفات.



العصرية وتذليل الصعوبات وحذر البيروقراطية حتى يتمكن المواطن من القيام بكل احتياجاته الإدارية من بيته ودون عناء».

تطبيق تعليمات الرئيس والمضي في مجال تسخير العصرية

وأكد بدوي أن «رئيس الجمهورية ركز على هذه النقطة المتمثلة في تذليل الصعوبات للمواطن أينما كان وحيثما وجد وأن ذلك ما هو إلا هدف بسيط مقارنة بطموحات المواطن من جهة وآمال الحكومة من جهة أخرى»، داعياً إلى «العمل بجهد من أجل الاستغلال التدريجي لكل الخدمات وكامل التطبيقات الموجودة في البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية وصولاً إلى الانتخاب عن طريقها بدل بطاقة ب وهو ما سيطبق في السنوات القادمة». وبالمنااسبة، دعا الوزير إلى «تكثيف الجهود والعمل أكثر على تسريع وتيرة الإجراءات وتسهيلها في كل المجالات كما أمر بعدم إعطاء بطاقة التعريف الوطنية القديمة حين يطلب تجديدها من طرف المواطن»، مشدداً على «ضرورة تقديم البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية الجديدة بدلاً من القديمة وهي تعليمية سيتم مباشرتها بداية من الأسبوع الجاري».

الجباية المحلية : أولوية أولويات عمل الوزارة

ويخصوص ملف الجباية المحلية، فقد قدم للوزير «عرض مفصل» حول ما تم تحقيقه في إطار المخطط المبرمج والمخصص لهذا الملف منذ السنة الماضية وهذه السنة، كما قدم له «برنامج بالتفصيل» عن الإستراتيجية المستقبلية المزمع تطبيقها بأليات جديدة والعديد من مشاريع القوانين التي سترافق هذه الإصلاحات المعتمدة. وأبرز السيد بدوي أن هذا الملف هو «أولوية أولويات عمل الوزارة لما له من أهمية وفائدة بالغة في حياة الجماعات المحلية»، داعياً الجميع

شدد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، على أهمية إنجاز الانتخابات المحلية المقررة يوم 23 نوفمبر القادم وتكريس الأسس الديمقراطية الحقبة باعتبارها لبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد، حسب ما أفاد به أمس السبت بيان للوزارة. وفي إطار اللقاءات الدورية التي دأب على عقدها منذ الدخول الاجتماعي للاطلاع على مدى تطبيق ورقة طريق الوزارة للسنة الجارية ومتابعة اللجان المنصبة والمشكلة منذ بداية السنة، أوضح المصدر ذاته أن الوزير عقد خلال الأسبوع الماضي ثلاثة اجتماعات متتالية مع لجان الانتخابات المحلية، الجباية المحلية، موسم الاصطياف، النظافة والبيئة، الديمقراطية التشاركية، النقل والإعلام المدرسي وأخيراً لجنة العصرية وتسهيل الخدمات، ويخصوص الانتخابات المحلية، قدمت اللجنة المعنية «عرضاً مفصلاً» تطرق إلى التحضيرات الجارية والأرقام المتعلقة بالمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية وكذا قوائم الترشيحات والإجراءات المتخذة على المستوى المركزي والمحلي.

تذليل الإجراءات وإقحام الإطارات والمسؤولين لإنجاح هذا الموعد

في هذا الصدد، دعا الوزير إلى «تذليل الإجراءات بصفة أكبر وإقحام الإطارات والمسؤولين على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المرجوة وإنجاح هذا الموعد الانتخابي الهام وتكريس الأسس الديمقراطية الحقبة باعتبارها أول انتخابات محلية ولبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد» حيث أعطى السيد بدوي «تعليمات لتطبيق القائمون بحذاقهم وتوفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة والتزام الحياد وجعل المواطن فاعلاً حقيقياً جنباً إلى جنب مع الإدارة». وعن إجراءات العصرية والتقنيات الحديثة التي أدخلت على العديد من البرامج المسطرة للقطاع، أكد الوزير، بعد عرض اللجنة، على «ضرورة استغلال كل هذه المجهودات والتقنيات وتجسيدها في محيطنا بصورة عامة واستغلال كل السبل المتاحة لتسهيل على المواطن عناء التنقل والمصاريف»، مؤكداً استعداد الوزارة الكامل لاستكمال المشاريع في هذا المجال وتجسيدها ميدانياً من أجل الصالح العام. وأضاف أنه «وبالرغم مما تم تحقيقه بالنسبة للعصرية في القطاع إلا أنه ما زال ينتظرنا الكثير، بل لم نحقق العديد من التحديات التي ينتظرها منا المواطن»، مؤكداً أن رئيس الجمهورية «غير راض بصفة كاملة عن ما قمنا به وقد طالب بمضاعفة الجهود وهو بمثابة تحد آخر يتطلب منا جميعاً إطارات وموظفين مركزيين ومحليين تطبيق تعليمات الرئيس والمضي بأقصى سرعة في مجال تسخير

محليات 23 نوفمبر القادم

بدوي يشدد على إنجاز الموعد وتكريس الأسس الديمقراطية

شدد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نور الدين بدوي، على أهمية إنجاز الانتخابات المحلية المقررة يوم 23 نوفمبر القادم، وتكريس الأسس الديمقراطية الحقبة باعتبارها "لبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد" حسب ما أفاد به أمس، بيان للوزارة.

المستويين المركزي والمحلي". كما طلب خلال اللقاء اللجنة المختصة المكلفة بمتابعة هذا الملف بتحضير تقرير مفصل و بالأرقام لأخذ التدابير اللازمة وأمر بتنصيب لجنة قطاعية "تتابع من اليوم فصاعدا خطوة بخطوة هذا الملف وما نقوم به في هذا المجال حتى يكون التحضير للدخول المدرسي القادم 2018 بأريحية ويتم تدارك كامل النقائص". أما اللجنة المكلفة بمتابعة النشاطات الشبابية المحلية وبعد تقديم عرض مفصل حول نشاطاتها على مدار موسم الاصطيف اعتبر السيد بدوي، أنه "حتى وإن شهدت الساحة الوطنية عبر مختلف ربوع الوطن العديد من النشاطات الثقافية والشبابية الرياضية إلا أنه وبالرغم من ذلك ما تزال النشاطات منقوصة وليست في مستوى تطلعات شبابنا وبناتنا على الأقل من حيث العدد والانتشار".

وأمر بالمناسبة بمواصلة عمل اللجنة ومباشرة التحضير للسنة القادمة وإعداد برنامج سنوي وليس صيفي فقط "متكاملا"، والمحافظة على ديمومة تشييط الساحة الثقافية الوطنية والرياضية خاصة تلك الولايات التي تشهد نقصا لمثل هذه النشاطات والتظاهرات كولايات الهضاب العليا والجنوب.

بالمناسبة طلب السيد الوزير الحضور من مديريين مركزيين كل فيما يخصه "بتحضير ملفات مفصلة وكاملة حول كل المشاريع المسجلة على المستوى الوطني سواء المؤجلة أو التي هي في طور الانجاز أو التي شارفت على الانتهاء والتي لها علاقة وطيدة بالحياة اليومية للمواطن وخدمة الصالح العام كذلك المتعلقة بالصحة والتربية والمياه وغيرها حتى تعرض على الوزير الأول الذي أمر بتحضير هذه الملفات".

الجبابة المحلية: أولوية أولويات عمل الوزارة

ويخصوص ملف الجبابة المحلية فقد قدم للوزير "عرضا مفصلا" حول ما تم تحقيقه في إطار المخطط المبرمج والمخصص لهذا الملف منذ السنة الماضية، وهذه السنة كما قدم له "برنامجا بالتفصيل" عن الإستراتيجية المستقبلية المزمع تطبيقها بآليات جديدة والعديد من مشاريع القوانين التي سترافق هذه الإصلاحات المعتمدة. وأبرز السيد بدوي، أن هذا الملف هو "أولوية أولويات عمل الوزارة لما له من أهمية وفائدة بالغة في حياة الجماعات المحلية" داعيا الجميع إلى النضال من أجل تجسيد هذا المشروع الذي سيعود بالفائدة على الجميع خاصة الجماعات المحلية، مطالبا بالتحضير لأيام دراسية حول الجبابة المحلية مع كل الفاعلين و المعنيين وممثلي الهيئات والمؤسسات الرسمية والمختصين الوطنيين والأجانب.

وعن الدخول الاجتماعي والمدرسي وبعد أن قدمت اللجنة المكلفة بمتابعة هذا الملف "تقريراً مفصلاً" لفت الوزير إلى وجود العديد من النقائص التي يجب تداركها، مؤكداً أن نجاح هذا الملف "لا رجعة فيه" وأن قطاع الداخلية وخصوصا الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية معنية ومسؤولة عن كل تلميذ في طور الابتدائي خاصة فيما يتعلق بالإطعام والنقل وتوفير التدفئة والفضاءات اللازمة للدراسة في أحسن الظروف، محملا الجميع كل فيما يخصه من إشارات مركزية ومحلية "المسؤولية الكاملة في تطبيق القرارات المتعلقة بهذا الملف". وأكد أنه "لن يتوانى لحظة واحدة في أخذ الإجراءات العقابية اللازمة إذا استدعى الأمر ذلك على

والمصاريف"، مؤكداً استعداد الوزارة الكامل لاستكمال المشاريع في هذا المجال وتجسيدها ميدانياً من أجل الصالح العام. وأضاف أنه "وبالرغم من ما تم تحقيقه بالنسبة للعصرنة في القطاع إلا أنه ما زال ينتظرنا الكثير، بل لم نحقق العديد من التحديات التي ينتظرها منا المواطن". مؤكداً أن رئيس الجمهورية "غير راض بصفة كاملة على ما قمنا به وقد طالب بمضاعفة الجهود وهو بمثابة تحد آخر يتطلب منا جميعاً إشارات وموظفين مركزيين ومحليين بتطبيق تعليمات الرئيس والمضي بأقصى سرعة في مجال تسخير العصرنة وتذليل الصعوبات ودحر البيروقراطية حتى يتمكن المواطن بالقيام بكل احتياجاته الإدارية من بيته ودون عناء". وأكد السيد بدوي، أن "رئيس الجمهورية ركز على هذه النقطة المتمثلة في تذليل الصعوبات للمواطن أينما كان وحيثما وجد وإن ذلك ما هو إلا هدفاً بسيطاً مقارنة بطموحات المواطن من جهة، وآمال الحكومة من جهة أخرى"، داعياً إلى "العمل بجهد من أجل الاستغلال التدريجي لكل الخدمات وكامل التطبيقات الموجودة في البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية وصولاً إلى الانتخاب عن طريقها بدل بطاقة الانتخاب وهو ما سيطبق في السنوات القادمة". وبالمناسبة دعا الوزير إلى "تكثيف الجهود والعمل أكثر على تسريع وتيرة الإجراءات وتسهيلها في كل المجالات، كما أمر بعدم إعطاء بطاقة التعريف الوطنية القديمة حين يطلب تجديدها من طرف المواطن" مشدداً على "ضرورة تقديم البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية الجديدة بدلا من القديمة، وهي تعليمة سيتم مباشرتها بداية من هذا الأسبوع الجاري".

وفي إطار اللقاءات الدورية التي دأب على عقدها منذ الدخول الاجتماعي للاطلاع على مدى تطبيق ورقة طريق الوزارة للسنة الجارية، ومتابعة اللجان المنصبة والمشكلة منذ بداية السنة أوضح المصدر ذاته أن الوزير عقد خلال الأسبوع الماضي، ثلاث اجتماعات متتالية مع لجان الانتخابات المحلية الجبابة المحلية موسم الاصطيف النظافة والبيئة الديمقراطية التشاركية النقل والإطعام المدرسي، وأخيرا لجنة العصرنة وتسهيل الخدمات.

ويخصوص الانتخابات المحلية قدمت اللجنة المعنية "عرضا مفصلا" تطرق إلى التحضيرات الجارية والأرقام المتعلقة بالمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، وكذا قوائم الترشيحات والإجراءات المتخذة على المستوى المركزي والمحلي. وفي هذا الصدد دعا الوزير إلى "تذليل الإجراءات بصفة أكبر وإقحام الإطارات والمسؤولين على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المرجوة وإنجاح هذا الموعد الانتخابي الهام، وتكريس الأسس الديمقراطية الحقبة باعتبارها أول انتخابات محلية ولبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد"، حيث أعطى السيد بدوي "تعليمات لتطبيق القانون بحذافيره وتوفير الوسائل المادية و

البشرية اللازمة والتزام الحياد وجعل المواطن فاعل حقيقي جنباً إلى جنب الإدارة". وعن إجراءات العصرنة والتقنيات الحديثة التي أدخلت على العديد من البرامج المسطرة للقطاع أكد الوزير، بعد عرض اللجنة على "ضرورة استغلال كل هذه المجهودات والتقنيات وتجسيدها في محيطنا بصورة عامة، وباستغلال كل السبل المتاحة لتسهيل على المواطن عناء التنقل

خلال لقاءات له من اللجان المركزية لتقييم ورقة طريق 2017 .. بدوي:

«سجلنا نقائص بالجملة خاصة مع الدخول الاجتماعي ولا بد من التدارك»

النجاح للجباية المحلية، كون نجاح القطاع بصورة عامة -حسبه- مرهون بنجاحها. وكشف الوزير خلال ذات الاجتماعات، عن وجود عدة نقائص في الدخول الاجتماعي الجاري، مؤكدا بأن البلديات معنية ومسؤولة عن كل تلميذ في الطور الابتدائي، خاصة فيما يتعلق بالإطعام والنقل وتوفير التدفئة والفضاءات اللازمة للدراسة في أحسن الظروف، محملا الجميع المسؤولية الكاملة في تطبيق القرارات المتعلقة بهذا الملف، وموكدا على اتخاذ إجراءات عقابية في حال أي تقاعس، مع تشكيل لجنة قطاعية لمتابعة هذا الملف. كما طالب الوزير المديرين المركزيين بضرورة تحضير ملفات مفصلة وكاملة حول كل المشاريع المسجلة على المستوى الوطني والمؤجلة، والتي هي في طور الإنجاز المتعلقة بالصحة والتربية والمياه وغيرها، قصد عرضها على الوزير الأول الذي قد أمر بتحضير هذه الملفات. ع. شودار

بالقضاء على البيروقراطية وتمكين المواطنين من القيام بكل احتياجاتهم الإدارية، من بينهم ودون عناء، مشددا على ضرورة تجنيد كافة المديرين والمسؤولين للوصول إلى هذا الهدف، إضافة إلى الاستغلال التدريجي لكل الخدمات وكامل التطبيقات الموجودة في البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية، وصولا إلى الانتخاب عن طريقها بدل بطاقة الانتخاب، مع توقف إصدار بطاقة التعريف القديمة نهائيا، بداية من الأسبوع المقبل. كما دعا الوزير كافة إداراته إلى التركيز على ملف الجباية المحلية التي وصفها بأولى أولويات مصالحه، داعيا إلى تحضير أيام دراسية حول الجباية المحلية مع كل الفاعلين وتكوين رؤية واضحة يتفق حولها الجميع، تمكن من تجسيد المشروع واستدراك الأخطاء السابقة، باعتبار هذا الملف القلب النابض لكل الإصلاحات المتعلقة بالجماعات المحلية، مما يتطلب وضع كل الإمكانيات وتوفير كل مؤهلات

عقد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، ثلاثة اجتماعات متتالية، خلال الأسبوع الماضي، لبحث مدى تطبيق ورقة طريق الوزارة للسنة الجارية ومتابعة اللجان المنصبة والمشكلة منذ بداية السنة. وعقد الوزير هذه اللقاءات -حسب بيان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية- مع عدة لجان على غرار لجنة الانتخابات المحلية ولجنة الجباية المحلية ولجنة موسم الاصطياف ولجنة النظافة والبيئة ولجنة الديمقراطية التشاركية ولجنة النقل والإطعام المدرسي ولجنة العصرية وتسهيل الخدمات، أين قدمت كل لجنة عروضها حول عملها خلال الفترة الماضية وحصيلتها عن كافة أشغالها. وأوضح الوزير خلال هذه اللقاءات، أن عمل مختلف اللجان، خاصة في ظل العصرية لا يزال يحتاج إلى عمل كبير للوصول إلى المبتغى، وتنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية القاضي

وزير الداخلية يتوعد المتخاضين بعقوبات في التمدرس الابتدائي التشديد على الحياد في الانتخابات وإيرادات الجباية

● شدد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، على أهمية إزجاح الانتخابات المحلية المقررة يوم 23 نوفمبر القادم، وتكريس الأسس الديمقراطية الحققة، باعتبارها لبنة حقيقية تضاف إلى الديمقراطية في البلاد في ظل دستور جديد، حسب ما أفاد به أمس بيان للوزارة.

ودعا الوزير في هذا الخصوص، إلى "تذليل الإجراءات بصفة أكبر وإقحام الإطارات والمسؤولين على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المرجوة وإزجاح هذا الموعد الانتخابي الهام وتكريس الأسس الديمقراطية"، وأعطى بدوي "تعليمات لتطبيق القانون بحدائره وتوفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة والتزام الحياد وجعل المواطن فاعلا حقيقيا جنبا إلى جنب الإدارة".

ومن إجراءات العصرية والتقنيات الحديثة، فقد أكد "ضرورة استغلال كل هذه الجهود والتقنيات وتجسيدها في محيطنا بصورة عامة وباستغلال كل السبل المتاحة لتسهيل على المواطن عناء التنقل والمصاريف"، وأضاف أنه "وبالرغم مما قم بتحقيقه بالنسبة للعصرية في القطاع، إلا أنه ما زال ينتظرنا الكثير"، مؤكدا أن رئيس الجمهورية "غير راض بصفة كاملة على ما قمنا به وقد طالب بمضاعفة الجهود".

وشدد الوزير على "ضرورة تقديم البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية الجديدة بدلا من القديمة، وهي تعليمية سيتم مباشرتها بداية من هذا الأسبوع الجاري".

وأبرز بدوي بخصوص ملف الجباية أنه يمثل "أولوية أولويات عمل الوزارة لما له من أهمية وفائدة بالغة في حياة الجماعات المحلية"، داعيا الجميع إلى "التضال من أجل تجسيد هذا المشروع الذي سيعود بالفائدة على الجميع خاصة الجماعات المحلية".

وأكد الوزير من جانب آخر، من المسؤولية في قطاع التمدرس "قطاع الداخلية وخصوصا الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية معنية ومسؤولة عن كل تلميذ في الطور الابتدائي، خاصة فيما يتعلق بالإطعام والنقل وتوفير التدفئة والفضاءات اللازمة للدراسة في أحسن الظروف"، وأكد أنه "من نتوانس لحظة واحدة في أخذ الإجراءات العقابية اللازمة إذا استدعى الأمر ذلك على المستويين المركزي والمحلي".

■ مواطنون يملكون بطاقتين للتعريف.. والإدارة توزع المواطنين في مخالفة القانون ■ أموال طائلة صرفت.. والإدارات ترفض التعامل ببطاقة التعريف البيومترية

منعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على كافة مصالحها استصدار بطاقات التعريف الوطنية الخضراء للمواطنين، سواء داخل الوطن أو خارجه، على خلفية تقارير تلقاها وزير الداخلية، نور الدين بدوي، عن رفض بعض الهيئات العمل ببطاقة التعريف البيومترية الالكترونية والتعامل مع حاملي البطاقات القديمة فقط.

التعامل مع حاملي بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية، في حين يملك عدد كبير من المواطنين كلا البطاقتين، باعتبار أن المصالح المعنية لا تلزم أصحابها بتسليم بطاقتهم القديمة مقابل منحهم بطاقات تعريف بيومترية، وهو ما يعرضهم لعقوبات صارمة. وقد كشف مرسوم رئاسي صدر في الجريدة الرسمية، عن مختلف الإجراءات الخاصة ببطاقة التعريف البيومترية، وحسب المرسوم، فإن بطاقة التعريف الوطنية وثيقة هوية فردية تسلم لكل مواطن جزائري من دون شرط السن، حيث لا يمكن لأي كان أن يحوز أكثر من بطاقة تعريف وطنية في نفس الوقت، ويتعرض كل شخص يقلد أو يزور أو يزيّف هذه الوثيقة أو يستعملها عمدا مقلدة أو مزورة أو مزيفة للعقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.



صورة: بيلو

منها، فإنه يمنع على المصالح المعنية استصدار بطاقة التعريف الخضراء، وهو ما سيسمح تدريجيا بإلغاء العمل نهائيا بها والتعامل بجدية مع بطاقات التعريف البيومترية الجديدة. مواطنون يملكون بطاقتين للتعريف.. والإدارة هي السبب! يشتكي عديد المواطنين من رفض الإدارات وبعض الهيئات

بأزمة مالية، وبناء على تلك الوضعية، يتوجب ترشيد النفقات، خاصة وأن أغلب الإدارات والهيئات الرسمية ترفض التعامل مع حاملي بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية، رغم الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية، والتي تندرج في إطار محاربة البيروقراطية التي خيمت على الإدارة. وحسب نص التعليم التي اطلعت «النهار» على نسخة

راضية شايث

أمر وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، في تعليمه استعجالية كافة المصالح البلدية وكذا المصالح القنصلية بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج، بمنع استصدار بطاقة التعريف الخضراء القديمة ومنحها للمواطنين، في إطار الجهود التي تقوم بها الوزارة لمحاربة البيروقراطية والتخفيف على المواطن من عبء الوثائق الإدارية. وحسب المعلومات المتوفرة لدى «النهار»، فقد تلقى المسؤول الأول عن القطاع تقارير مفصلة حول الخسارة المالية الناجمة عن طبع بطاقات التعريف القديمة، التي كلفت الخزينة العمومية مبالغ مالية هامة، في الوقت الذي يمكن توجيه تلك الأموال لاستغلالها لأغراض أخرى، لاسيما وأن البلاد تمر

وزير الداخلية نور الدين بدوي:

«وقف استصدار بطاقات التعريف القديمة بداية من الأسبوع الجاري»

أمر وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين بدوي، بعدم استصدار بطاقة التعريف الوطنية القديمة حين المطالبة بتجديدها من طرف المواطن، مشددا ومؤكدا على ضرورة تقديم البطاقة الوطنية البيومترية الالكترونية الجديدة فقط بدلا من القديمة، وذلك في تعليمه سيتم مباشرة العمل بها بداية من هذا الأسبوع. وأكد المسؤول الأول عن القطاع خلال لقائه باطارات قطاعه، أن رئيس الجمهورية ركز على هذه النقطة المتمثلة في تذليل الصعوبات للمواطن حيثما وجد، كهدف بسيط لما يطمح إليه، كما دعا إلى العمل بجهد من أجل بلوغ الاستغلال التدريجي لكل الخدمات وكامل التطبيقات الموجودة في البطاقة الوطنية البيومترية الإلكترونية، وصولا إلى الانتخاب عن طريقها بدل بطاقة الانتخاب، وهو ما سيطبق - كما أضاف - في السنوات القادمة.

راضية شايث

”صوت المواطن“

سوق الكلام 23 سبتمبر 2017 (منذ 8 ساعات) - الخبر

أكد الأمين العام الجديد لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الخط الذي رسمه الوزير نور الدين بدوي فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بين القطاع والصحافة، ففي اجتماع نشطه مع إطارات الوزارة، شدد الأمين العام على ضرورة الاعتماد على ما تنشره الصحافة في إعداد التقارير، ليس كمصدر رسمي ولكن كفضاء من فضاءات التعبير عن انشغالات المواطنين وهمومهم، مضيفاً أن الوزير يجب أن يكون على اطلاع بتلك الانشغالات عبر ما يصله من المصادر التقليدية ولكن أيضاً عبر ما ينشر في الصحافة التي وصفها بـ”صوت المواطن”.